

من الصعب أن تكون رئيساً بعد ترامب

فاروق يوسف

التي تصنع السلام وترعاها وتكافح من أجله. ومن وجهة نظري الشخصية، فإن ترامب هو من يستحق جائزة نوبل للسلام لا بباراك أوباما الذي أحرقت الحروب الغبية في عهده نصف العالم العربي. أعرف أن هذا الكلام لن يعجب الكثيرين ممن غاضتهم ثقة ترامب بنفسه والتي اعتبروها نوعاً من الاستعراض والغرور. ولكن رجلاً يحكم العالم بكل القوة التي يستند إليها هل يمكن أن ينجو من شيء من الغرور؟ يعتقد البعض أن بايند سيعود الولايات المتحدة إلى ما كانت عليه في عهد الرئيس أوباما. ذلك أسوأ ما يمكن أن يفعله رجل وضع الأميركيون ثقتهم فيه. إنه سيكون حينها رجلاً مخادعاً وغشاشاً ومحتالاً وضعيف الشخصية ولا يمكن أن يثق به أحد. وسيكون بالدرجة الأساس خائفاً للشخصية الأميركية المركبة التي هي مزيج من عبقرية المال وموهبة الخيال ومغامرة الحيلة.

بايند إن أعاد العالم لعهد أوباما فإنه لا يصلح رئيساً للولايات المتحدة أبداً وسيكون على الأيرانيين حينها أن يسحبوا أصواتهم ويتركوه في العراء

إن أعاد بايند العالم إلى عهد أوباما فإنه لا يصلح رئيساً للولايات المتحدة أبداً وسيكون على الأيرانيين حينها أن يسحبوا أصواتهم ويتركوه في العراء. تلك حقيقة لا أظنها خافية على الرئيس الأميركي الجديد والفريق المحيط به. لذلك فإن المتوقع أن يبحث عن الوسائل التي تجعله قادراً على احتواء العالم الذي وضعه ترامب في صورته الأخيرة وليس مسموحاً له بأن يستبدل تلك الصورة بصورة يجلبها من ماضٍ لم يعد صالحاً للاستعمال.

الحالون بـ"بايند" باعتباره ظلاً لأوباما قد يحملون بأن بعيد الرئيس الأميركي الجديد الحياة إلى الإرهابي قاسم سليمان الذي قتله ترامب في عملية سنّار إليها دائماً بانها كانت بمثابة فاصلة مهمة في تاريخ المنطقة العربية. وهم في ذلك يجهلون أن الولايات المتحدة لا تلتفت إلى الوراء أبداً. هذه هي الدولة التي سيقودها بايند الذي سيكون في شخصية الرئيس غير ما كانه في شخصية نائب الرئيس.

لن يفاجئنا بايند إذا ما أظهر إعجاباً بالرئيس الذي سبقه. هل سيمنحني على خطاه؛ ذلك ليس مطلوباً منه. المطلوب منه أن يكون رئيساً للدولة العظمى التي سيكون عليه أن يعبر عن عظمتها بطريقته الخاصة.

لم يكن الرئيس الأميركي دونالد ترامب مجنوناً لكي يتم البحث في العهد الذي يليه عن وسائل وأساليب يستعيد من خلالها العالم عقله.

كان ترامب رئيساً لدولة عظيمة وفي ذهنه مشروع للتعبير عن تلك العظمة وتجسيدها على الأرض. وفي ذلك لم يخرج ترامب عن السياق المتعارف عليه. فقد كان لكل رئيس من رؤساء الولايات المتحدة مشروعاً في ذلك المجال. الفرق بين رئيس ورئيس هو الفرق ذاته بين شخصين. هناك أشخاص يمارسون أعمالهم بصمت وآخرون يمارسونها بصخب.

عهد ترامب كان صاخباً لأن شخصية الرئيس كانت كذلك. لست هنا مملماً بما فعله الرئيس ترامب على المستوى الداخلي وبالضبط في ما يتعلق بالاقتصاد الذي يُقال إنه شهد قفزات عالية في عهده. ولكن على المستوى الخارجي، كانت الولايات المتحدة حاضرة في كل مكان ولم يفقد ذلك الحضور شيئاً من هائلته، بل حدث العكس تماماً. وإذا ما كان قادة بعض الدول الأوروبية قد شعروا بصعوبة التفاهم مع ترامب شخصياً، فإن ذلك لم يئل في شيء من سلاسة التعامل مع الولايات المتحدة وانسيابه كما كان دائماً، بل إنه شهد تحسناً بالرغم من القيود الجمركية التي تدخل ترامب شخصياً من أجل فرضها وشكلت عبئاً مضافاً.

لا أحد يستغني عن الولايات المتحدة حتى وإن قادها شخص مثل ترامب، هو خلاصة للشخصية الأميركية بكل عناصرها المصنوعة. رجل العقارات كان قد تعامل بوضوح لم يعهده الكثيرون وبالأخص إذا تمت مقارنته بالرئيس الذي سبقه باراك أوباما الذي كان يخفي أكثر مما يظهر وكان الغموض يحيط بالكثير من قراراته حتى أن البعض في عالمنا العربي قد اعتقد أنه إخواني أكثر من بعض المنتسبين إلى جماعة الإخوان. كما أن النكتة التي أشاعت أن أوباما قد أعلن عن تشييعه لها ما يستند في الواقع من ميول غربية لدى الرئيس الأميركي لمد نظام الحكم في إيران بالأموال التي تعينه على إنشاء ميليشيات ونشر ما صار يُعرف بالإرهاب الشيعي.

ترامب لم يكن من النوع الذي يخفي أهدافه ويتصرف بطريقة مريبة. كان الرجل واضحاً وصريحاً وما في قلبه يعلنه لسانه. ولقد ارتكب الكثير من الهفوات لا شيء إلا لأنه يتصرف بعفوية وتلقائية ومن غير تحليط مسبق، غير أنه كان يمتلك حدساً عظيماً في القضايا الإستراتيجية. وما فعله بإيران ما كان يفعله إلا رئيس يشعر بمسؤولية الولايات المتحدة عن مصير العالم وهو في ذلك إنما يحقّق تقدماً لافتاً في مفهوم الإدارة الأميركية

طموحات البرهان تصطدم بقانون حماية التحول الديمقراطي

الكونغرس الأميركي يتحرك لتقييد المكون العسكري في السودان



حمدوك انحنى أمام العاصفة، لكنه يتلقى الآن دعماً مهماً

مجدداً، شريطة وجود ضمانات حقيقية لعدم تعثر المسار الانتقالي، يحققها التشريع الذي جرى تمريره بالتزامن مع تلك المفاوضات. ويصعب الفصل بين توقيت صدور القانون وبين اتجاه السودان نحو تعزيز العلاقات العسكرية مع روسيا. إن أكدت موسكو، الثلاثاء، وجود اتفاقية مع الخرطوم حول إقامة قاعدة تموين وصيانة للبحرية الروسية على ساحل البحر الأحمر، بهدف "تعزيز السلام والأمن في المنطقة".

ونص القانون على أن جهود واشنطن لإعادة هيكلة وإلغاء ديون السودان، بعد رفع اسمه من قائمة الإرهاب، لا بد أن تسبقها إفساد من الرئيس الأميركي تضمن قيام السودان بالخطوات المطلوبة تجاه الشفافية المالية للمؤسسات الاقتصادية العسكرية.

ويقول البعض من المراقبين إن توقيت إجازة القانون يبرهن على أن هناك رغبة أميركية في إحداث التوازن مع سرعة الحركة في ملفات متعددة، لأن هناك ضغوطاً تمارسها أطراف إقليمية على الكونغرس لتمرير تشريع "السلام القانوني" الذي يمنح الخرطوم حصانة ضد الملاحقات المتعلقة بأعمال إرهابية نفذت في الماضي.

ويعد القانون الجديد ضماناً للالتزام السودان بالتحول الديمقراطي في ظل اعتراضات متصاعدة من قبل نواب في الكونغرس يرفضون غلق ملف شطب اسم السودان من لائحة الإرهاب بشكل نهائي، ويسعون لإسكاف بخيوط ضغط على السلطة الانتقالية حال وجود عثرات خلال فترة الانتقال، أو وقوع انقلاب على مكتسبات الثورة.

ورفض ضحايا تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في برجي مركز التجارة في نيويورك، عرضاً من الحكومة الأميركية بقيمة 700 مليون دولار، وطالبوا به مليارات دولار، مقابل الموافقة على منح السودان حصانة قانونية في وجه أي ملاحقات

مستقبلية تتعلق بهجمات إرهابية تمت في السابق. وطالب محامو المدعين عن ضحايا تفجيرات سبتمبر (في وقت سابق) تعويضاً قيمته 7 مليارات دولار، ويبدو أن المبلغ المطلوب حالياً قد يكون قابلاً للتفاوض مستقبل الحكم.

العسكريين يعني عدم استفادة السودان من المساعدات، لأن الحكومة ستواجه برفض بشأن الحصول على دعم دون آلية رقابة شفافة.

وأعد الكونغرس مشروع القانون الخاص بدعم السودان في مارس الماضي، ويخول للرئيس الأميركي تقديم المساعدة للحكومة السودانية "لتعزيز السيطرة المدنية على أجهزة الأمن والمخابرات، والتأكد من أن هذه الأجهزة لا تسهم في استمرار الصراع في السودان أو الحد من الحريات المدنية".

ونص القانون على أن جهود واشنطن لإعادة هيكلة وإلغاء ديون السودان، بعد رفع اسمه من قائمة الإرهاب، لا بد أن تسبقها إفساد من الرئيس الأميركي تضمن قيام السودان بالخطوات المطلوبة تجاه الشفافية المالية للمؤسسات الاقتصادية العسكرية.

ويقول البعض من المراقبين إن توقيت إجازة القانون يبرهن على أن هناك رغبة أميركية في إحداث التوازن مع سرعة الحركة في ملفات متعددة، لأن هناك ضغوطاً تمارسها أطراف إقليمية على الكونغرس لتمرير تشريع "السلام القانوني" الذي يمنح الخرطوم حصانة ضد الملاحقات المتعلقة بأعمال إرهابية نفذت في الماضي.

ويعد القانون الجديد ضماناً للالتزام السودان بالتحول الديمقراطي في ظل اعتراضات متصاعدة من قبل نواب في الكونغرس يرفضون غلق ملف شطب اسم السودان من لائحة الإرهاب بشكل نهائي، ويسعون لإسكاف بخيوط ضغط على السلطة الانتقالية حال وجود عثرات خلال فترة الانتقال، أو وقوع انقلاب على مكتسبات الثورة.

ورفض ضحايا تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001 في برجي مركز التجارة في نيويورك، عرضاً من الحكومة الأميركية بقيمة 700 مليون دولار، وطالبوا به مليارات دولار، مقابل الموافقة على منح السودان حصانة قانونية في وجه أي ملاحقات

مستقبلية تتعلق بهجمات إرهابية تمت في السابق. وطالب محامو المدعين عن ضحايا تفجيرات سبتمبر (في وقت سابق) تعويضاً قيمته 7 مليارات دولار، ويبدو أن المبلغ المطلوب حالياً قد يكون قابلاً للتفاوض مستقبل الحكم.

قطع الكونغرس الأميركي الطريق أمام طموحات رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان، وذلك بعد إقراره قانوناً جديداً لإزاحة العقبات التي قد تعرقل الانتقال الديمقراطي في البلاد، ملوحاً بفرض عقوبات على مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان، في خطوة يرى مراقبون أنها ستعزل الكفة بين المكونين المدني والعسكري في الخرطوم.

الخرطوم - أعاد قانون جديد أقره الكونغرس الأميركي، بدعم التحول الديمقراطي في السودان، التوازن بين المكونين المدني والعسكري في السلطة الانتقالية، في وقت بدا فيه رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبدالفتاح البرهان، ممسكاً بغالبية خطوط العملية السياسية، بما يعزز نفوذ الجيش في السلطة.

وأصدر الكونغرس الأميركي، الجمعة، تشريع "الانتقال الديمقراطي في السودان، والمسائلة والشفافية المالية لعام 2020، ويستهدف إزاحة أي عقبات قد تعترض التحول الديمقراطي، أو تشكل خطراً على استمراره، متوقفاً بفرض عقوبات على من يعرفونه أو يرتكبون انتهاكات لحقوق الإنسان، أو يستغلون موارد الدولة الطبيعية في عرقلة هذا التحول.

ويستطاع البرهان، بمشاركة المكون العسكري في مجلس السيادة، تخطي عقبة السلام مع الحركات المسلحة، وأنجز الجزء الأكبر من رفع اسم السودان من لائحة الدول الراعية للإرهاب عبر تشييع مسار التطبيع مع إسرائيل، واستطاع أن يُغير من شكل الحاضنة السياسية من خلال "مجلس شركاء المرحلة الانتقالية"، لكنه يصطدم الآن بتشريع جديد قد يقلب موازين القوى.

ويربط القانون الجديد بين تأجيل أو إلغاء ديون السودان لدى الولايات المتحدة وبين اتخاذ جملة من الخطوات اللازمة لتحسين الشفافية المالية للمؤسسات الاقتصادية العسكرية من خلال وجود رقابة مدنية على أموال وأصول الأجهزة العسكرية والأمنية، والكشف عن أسهمها في الشركات العامة والخاصة وتحويلها إلى وزارة المالية أو أي جهاز مستقل يخضع لسيطرة الحكومة المدنية.

وأصبح على المكون العسكري بالسودان تقديم المزيد من التنازلات للحكومة المدنية بشأن إدارة الشركات الخاضعة للجيش، أو قوات الدعم السريع، وهو الملف الذي شهد حالة من الشد والجذب بين الطرفين منذ بدء الشراكة بينهما، وسط اتهامات متبادلة بتسبب كل طرف في تفاقم الأزمة الاقتصادية. وأرجع رئيس الحكومة عبدالله حمدوك، فشل حكومته في التعامل مع الأزمات الاقتصادية إلى وجود نسبة 82 في المئة من الإيرادات العامة



الصخب السمة البارزة لعهد ترامب

